يدل جزؤه على شئ كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على غير المعنى
المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء معناه
والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة حتى لو اراد احد
بالانسان مثلا معنى لا يلزم ان يكون مؤلفا والالفاظ الموضوعة للدلالة
على حر شئ لآخره ثلاثة التركيب والتاليف والترتيب فالتركيب ضم الشيا
مؤتلفة كانت اولا بمرتبة الوضع اولا فتواعم من الاخرين مطلقا والتاليف
ضمها مؤتلفة سواء كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب وهو جعلها
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم
والتاخر في الرتبة العقلية وان لم تكن مؤتلفة فهو اعم من الترتيب
من وجه واخص من التركيب مطلقا وبعضهم جعل الترتيب اخص مطلقا
من التاليف ايضا وبعضهم جعلهما مترادفين والمفرد بالنظر الى معناه
اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من حيث
انه متصور وقوع الشركة فيه بحث يصح حمله على كل فرد من افراده
كالانسان فان مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين
سواء وجدت افراده في الخارج وتناهت كالكواكب ام لا لم تتناه
كنعم الله ام لم توجد قط لامتناعها في الخارج كالجمع بين الضدين
او لعدم وجود دليل على وجودها وان كانت ممكنة كجبل من ياقوت وبحر من زيبق
ام وجد منها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالاله اي المعبود بحق
اذ الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لو امتنع
صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى دليل اثبات الواحد ام امكن
كالشمس اي الكوكب النهاري المضئ اذ الموجود منها واحد ويمكن ان
يوجد منها شموس كثيرة ثم الكلي اذا استوى معناه في افراده
المتواطئ كالانسان وان تفاوت فيها بالشدة او التقدم فمشكك
كالبياض فان معناه في الثلج ابشد منه في العاج والوجود فان
معناه في الواجب قبله في الممكن وابشد منه فيه واما جزئي
وهو الذي يمنع نفس تصوره مفهومه ذلك اي وقوع

الشركة

Copyright King Saud University

الشركة فيه كزيد علما فان مفهومه من حيث وضعه له اذا
تصور امتنع ذلك ولا عبرة بما يعرض له من الاشتراك لفظي وقدم
الكلي على الجزئي لان قيوده عدمية نظير ما مر ولانه المقصود بالذات
عند المنطقي لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي
والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس فانه داخل فيهما لتركب الانسان
من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل وعرضي وهو الذي يخالفه اي لا يدخل في حقيقة جزئياته كالضاحك
بالنسبة الى الانسان لتصوره مركبا من الحيوان والناطق
فالضاحك خارج عنه وعلى هذا فالماهيات عرضيه وقد يطلق الذاتي
على ما ليس بعرضي فتكون الماهيات ذاتيه واعترض باذا الذاتي منسوب
الى الذات فلو كانت ذاتيه لزم نسبة الشئ الى نفسه واجيب بان
هذه التسمية اصطلاحيه لا لغويه وبان الذات كما تطلق على الحقيقة
تطلق على ماصدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى ماصدقها ثم
اخذ في بيان الكليات الخمس وبدا بالذاتي منها فقال والذاتي
اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحققة كالحيوان
بالنسبة الى انواعه نحو الانسان والفرس وهو الجنس لانه
اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما لانه
تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح ان
يكون جوابا عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وقيدها
في الاول الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل والمسؤل عنه
عما منحصر في اربعة في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي
نحو ما زيد وكثير مماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها
نحو ما الانسان والفرس والشاة والحمار عن الاربعة منحصر في
ثلاثة اجوبة لاشتراك الثاني والثالث في جواب واحد
وبرسم الجنس لانه كلي دخل فيه سائر الكليات مقولا على كثيرين

الجنس